الحوزة العلمية وعلماء الدين في فكر الإمام وسيرته

أ. بهرام إخوان الكاظمي

يعتبر الإمام الخميني أن العلماء الحقيقيين قد نهضوا فعلاً، بواجبهم في حفظ الإسلام والدفاع عن مبادئه، وتعاليمه المقدسة على امتداد تاريخ الرسالة، دون وهن أو كلل، ودينهم الجهاد والتضحية بكل غالٍ ونفيس، والصبر على البلاء، وطلب العلم وتعليمه، حتى حفظوا للأجيال اللاحقة الإسلام الأصيل، بعد أن دفعوا عنه افتراءات المتربصين به.

لقد اقتضت أهمية هذا الدور، من الإمام، أن يولي في خطبه، وكتاباته، اهتماماً بالغاً بالعلماء وطلبة العلوم الدينية، منوّهاً بآثارهم وجهودهم، باعتبارهم السند المتين لنهضته المباركة، لذلك لا عجب أن تطفح تصريحاته بإجلال العلماء الحقيقيين وتعظيم وظيفتهم، مشدداً بالمقابل، على ظاهرة المعمّمين الذين أساؤوا فهم الإسلام، ومثلوا بمواقفهم أبرز عوامل الفوضى في الحوزة العلمية، وأكبر عقبة أمام النهضة، يدفعهم إلى ذلك الشبهات والجهل والتعلق بزخارف الدنيا [1].

كان الإمام الخميني يعتبر الحوزات العلمية وعلماء الدين عماد حياة الإسلام، ولهذا السبب ركّز في بداية النهضة حركته الإصلاحية والتصحيحية من هناك. وهذا العام حيث تصادف الذكرى المئوية لولادة الإمام الخميني ، فإن أسئلة مهمة تطرح وهي: كيف كان يتعامل الإمام مع الحوزات والعلماء وطلاب العلوم الدينية، وما هي رؤيته لهذه المؤسسة المهمة، وإلى أي مدى تحققت رؤيته وآماله فيها؟

تحاول هذه المقالة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال إلقاء نظرة تفصيلية على وضع الحوزات العلمية والعلماء خلال مرحلتين توسطتهما الثورة.

١- الإمام الخميني(س) ووضع الحوزات ما قبل انتصار الثورة الإسلامية:

لقد أدت الحوزات العلمية والعلماء في الماضي والحاضر أعظم دور في حفظ الإسلام ونشره ،

(١) راجع كتاب «درجستجوي راه از كلام إمام» ج٨، ص ١٥-١٦.

وقد واجهت هذه المؤسسة طوال العقود الماضية أسئلة ملحّة، وتحديات كبيرة، وأزمات عديدة شغلت قلوب وعقول الكثير من زعماء الشيعة ودفعتهم إلى التفكير الجاد في إصلاح الحوزات الدينية.

قال الإمام الخميني في هذا المجال:

«إننا لا ندّعي أبداً أن هذه الفئة كانت كلها جيدة وتقدمية، وأنه لا داعي للقيام بإصلاحها، في أوساطها الحسن والسيء كسائر الفئات، والسيء منهم أسوأ من كل سيء وأكثر ضرراً، كما أن الحسن منهم أكثر نفعاً من كل الفئات، ونفعهم للناس وللبلاد وللاستقلال أكثر وأسمى»[1].

استمدت هذه الأزمات جذورها من نفوذ الأجانب والاستعمار إلى الحوزات واختراقهم لها، كما ساهم ضغط الحكومات الجائرة، ووهن الحوزات وبعض العلماء في استفحال المشكلة. ظهر ذلك في السعي الدؤوب الذي تبنته دول الاستعمار والحكومات البائدة، في طمس حقيقة الحوزات، وإضعاف دورها، وتهديد أعلامها وإغراء العناصر المشبوهة ودسها داخل الحوزات، بغية عزل العلماء، ومحاصرتهم في البيوت والمساجد تحت شعار فصل الدين عن السياسة، هذا إضافة إلى وجود فئة من طلاب الدنيا، والمتلبسين بلبوس العلم والقداسة الذي انبروا لتفسير بعض الروايات على هواهم، وتمسّكوا بالتقية طلباً للعافية، وذمّوا المواجهة السياسية مع الجائرين، بل انهم اتهموا العلماء الأصليين بأنواع التهم ومارسوا مختلف أنواع الضغوط عليهم.

إن البحث عن علل الجمود في الحوزات العلمية وآثاره السياسية يتطلب مجالاً أوسع من هذه المقالة، لهذا سنكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها:

– عدم اهتمام الفقهاء بالشكل المطلوب بموضوع الحكومة الإسلامية في زمان الغيبة، ويأسهم من احتمال تشكيلها: رغم أن الآيات والروايات الواردة أكثر من أن تحصى في باب القضايا السياسية والاجتماعية التي لا تعد. حيث إن معظم الكتب الفقهية الشيعية لم يفرد فيها باب مستقل لموضوع الحكومة في زمن الغيبة وأسسها العلمية والفقهية، في حين أنها غصّت بمئات الفروع الفقهية في باب العبادات والمعاملات وغير ذلك. ومن أسباب ذلك يأس الفقهاء من إمكانية تشكيل الحكومة الإسلامية، وقد سرى هذا اليأس منذ القدم وحتى انتصار الثورة الإسلامية إلى كثير من العلماء، فكانوا إما أنهم يمتنعون أن يتصدّوا لإقامة الحكومة الإسلامية لأسباب قاهرة، أو أنهم لا يأملون بإمكانية إقامتها مطلقاً.

– وجود ترسبات أفكار إخبارية بين بعض العلماء إضافة إلى الجمود الفكري: وقد سيطر هذا التفكير على ساحة الفكر الإسلامي خلال الفترات الماضية، مما أدى إلى إيجاد تحجّر فكري لدى بعض العلماء، لهذا تغيّرت العلاقة بين المقلّد ومرجع التقليد إلى علاقة المحدث والمستمع، وأغلق المجال أمام أي استنباط جديد يتطابق مع حاجات العصر، وفي النتيجة امتنع الكثير من اقتحام الساحة السياسية والاجتماعية ومن الوقوف في وجه الحكومات الجائرة متأثرين بذلك الفكر.

---

(١) كشف الأسرار، الإمام الخميني، ص ٢٠١، طبعة ظفر.

– تقليص حدود الفروع الدراسية في مادة العلوم الدينية مع تحجيم كبير للفقه مما أدى إلى جموده. يعبّر الشهيد المطهري عن ذلك عام ١٩٦١م فيقول: (إن فروع دراسة العلوم الدينية أصبحت أخيراً محدودة جداً، حتى انصهرت جميع الفروع داخل الفقه، كما أن هذه الفروع بدورها قد جمدت على حال ظلت تراوح فيه مكانها – منذ مائة عام)[١].

وخلال العقود الماضية عندما كانت تطرح مباحث الحكومة الإسلامية كانت تعالج في قالب الفقه، في حين ينبغي أن تطرح هذه الأبحاث في ساحة الأبحاث الكلامية كالإمامة والقيادة، ذلك لأنه لا يمكن تحديد الآفاق الواسعة للحكومة الإسلامية وأبعادها من خلال استنتاجات الفقه وحدها، دون الاستفادة من علم الكلام والأدلة العقلية.

– سريان شعار (تنظيم الحوزات في عدم انتظامها): فقد كان هذا الشعار مهيمناً بشكل عملي على الحوزات، وكانت تبعاته السلبية تلقي بظلالها على الحوزات عن قصد وبدون قصد، يتحدث عن ذلك العلامة محمد تقي الجعفري فيقول:« في زمان المرحوم آية الله السيد أبو الحسن الأصفهاني في النجف، كان المرحوم أية الله السيد علي يرى ضرورة إجراء تغيير في الحوزة في مجال الدراسة العلمية والمعاشات، لكن اقتراحه ذاك لم يلق تأييداً، وكانت الأكثرية تعتقد أن الحوزات إذا انتظمت فلن تثمر، وستخسر حالة النقاء والانقطاع إلى الله، وكان المرجع آنذاك يعتقد أن تنظيمنا هو في عدم انتظامنا. أظن أن قلقهم كان نابعاً من أن النظام في الحوزة لا يطرح أهدافاً واضحة، مما يؤثر سلباً على تحصيل العلم وتحقيق دراجات الإخلاص والتقوى والأخلاق العالية. وأن التدخل المضّر يسهل بشكل أكبر في المجموعات المنظمة»[٢].

كان آية الله العظمى البروجردي من جملة من سعى إلى القضاء إلى حد ما على هذه الفوضى خلال مدى زعامته، وكما قال الشهيد المطهري (كان تحرك سماحته هذا في جو حمل فيه زعماء الحوزة العلمية شعار: النظام في عدم النظام، والتخطيط هو في عدم التخطيط، والبرمجة في عدم البرمجة، وسر بقاء العلمائية في عدم وجود برنامج وخطة)[٣].

أما الإمام الخميني الراحل فلم يكن يعتقد بهذه الشعارات مطلقاً، بل كان يوصي العلماء والطلاب بالنظام دوماً، ويعتبر أن تحلّي الطلاب بهذه الصفة يؤدي إلى مواجهتهم للمفاسد بشكل أفضل:

«إذا كنتم منظمين ومهذبين وكل أموركم خاضعة للنظام والترتيب فلن يطمع بكم الآخرون، أي لن يجدوا طريقاً إلى ذلك. فهذبوا أنفسكم وجأعدوهامستقبل، هيئوا أنفسكم لمواجهة المفاسد الآتية»[٤].

ويشير سماحة الإمام في وصيته السياسية الإلهية إلى الخطة المشؤومة التي تحاك ضد الحوزات، ويؤكد قائلاً: «لعل نظرية النظام في عدم الانتظام من جملة الإيحاءات المشؤومة لهؤلاء

---

١) من كتاب «مشكل أساسي سازمان ورو حانيت» مقال «بحثي درباره مرجعيت وروحانيت، ص ١٧٥، الطبعة الأولى.

٢) من مقالة «حوزه وتوجه به آرمانها» لمحمد تقي جعفري، مجلة حوزه، العدد ١٤٠.

٣) التكامل الاجتماعي للإنسان، مرتضى المطهري.

٤) من كتاب «نهضت إمام خميني» ج٢، ص ٤٢٤، الطبعة الأولى.

المخططين والمتآمرين»[١]. ومشدّداً على أن القيام بتنظيم الحوزات أمر ضروري، لتصان هذه المراكز من الضرر[٢].

– انزواء العلماء بسبب إحباطهم السياسي في مسألة المشروطة وتأميم الصناعة النفطية:

انطلقت حركة المشروطة أو الحركة الدستورية بقيادة بعض علماء الدين، لكن اختلاف العلماء وتشتت آرائهم حولها، وفشل الحركة وانحرافها، وشنق آية الله فضل الله النوري، واغتيال المرحوم الطباطبائي أدى إلى ضعف عزم الصالحين مع الناس، وانكفاء الحوزات العلمية، إلى حد ينقل معه أن العلامة النائيني، جمع كتبه القيّمة، ورمى بها في نهر دجلة، وكما أن فشل انتفاضة تأميم النفط وجهت بدورها ضربة قوية أخرى إلى مسيرة التحرك العلمائي والشعبي.

– الضغط والقمع والإرهاب الذي مارسته الأسرة البهلوية بعهديها ضد العلماء، والإعلام الواسع المعادي لهم: هذا الأمر دفع بعض العلماء إلى اللجوء إلى التقية بوتيرة متصاعدة، مما ساهم في انكفائهم وانفصال الناس عنهم إن عهد القمع الذي مارسه رضا خان كان عهداً مراً على الإمام الخميني والملتزمين من أصدقائه ورفاق دربه من العلماء، وقد تحدث السيد أحمد الخميني عن ذلك قائلاً: «إن الإمام يتحدث عن ذلك العهد بمرارة، ويذكر أنه كان عهداً صعباً جداً علينا، وينقل أنه كان مع عدة أشخاص آخرين يضطرون إلى الخروج من قم قبل طلوع الشمس ليدرسوا ويتباحثوا في مكان خارج المدينة، ويعودوا إلى بيوتهم بعد حلول الظلام لئلا يتعرضوا لهجوم رضا خان المتجبر بسبب تمسّكهم بالزي الديني»[٣].

ويتحدث الإمام الخميني عن إعلام رضا خان المعادي للعلماء فيقول: «كان الإعلام موجهاً بحيث أن الناس كانوا لا يقلّون المعمم بسياراتهم، الله يشهد أن المرحوم سماحة الشيخ عباس الطهراني(ره) قال: كنت أنوي أن استقلّ السيارة لأذهب إلى(أراك) فقال لي السائق إننا لا ننقل فئتين المعمم العاهرة.

إلى هذا الحد كان قد بلغ وضع المعمم آنذاك، أي هكذا جعلوه، منعزلاً عن الشعب. لقد فعل رضا خان ما أراده»[٤].

– تلويث اسم السياسة والحكومة: أدت الجرائم التي ارتكبتها الحكومات المستبدة طوال سنوات عدة تحت اسم الحكومة والسياسة، إلى تلويث اسم السياسة والحكومة في أوساط الحوزات، وتجنّب الصالحين لهما.

---

١) من وصية الإمام الخميني، ص ٢١، الطبعة الأولى، وزارة الإرشاد الإسلامي.
٢) نفس المصدر ص ٤٥.
٣) من مقالة «الإمام والحوزة والسياسة»للسيد أحمد الخميني، مجلة حضور، العدد ١، ص ٨.
٤) من كتاب «درجستجوي راه از كلام امام» ج٨، ص ٢١٣.

- تدخل العلماء المزيفين في الأمور السياسية: إن تدخّل المعمّمين من طلاّب الدنيا ووعاظ السلاطين في السياسة، وتكتمهم على جرائم الحكومات المختلفة، وقبح أعمالهم كان من العوامل التي رسمت صورة سيئة للأحداث السياسية والتدخل في شؤون الحكومة في أذهان الناس والعلماء الصالحين في الحوزات.

- عدم التنسيق الكامل بين العلماء والمراجع، وتشتت آرائهم حول كيفية مواجهة الاستبداد الداخلي: لقد كان العلماء موحدين في نظرتهم إلى مواجهة المستعمرين، ولكنهم لم يكونوا كذلك في نظرتهم إلى الحكومات الظالمة التي تحكمهم. كما أن الاستعمار والحكومات وأحياناً مكاتب العلماء كانت من العوامل المثيرة للفرقة والاختلاف بين بعض العلماء، كما حدث في انتفاضة المشروطة حيث برزت الخلافات إلى العلن، واشتهرت بين عامة الناس.

- إعطاء العلماء الأولوية لشعار حفظ الحوزة وصيانتها من الإرباك والاضطراب، بدل أولوية المواجهة ضد الحكومة البهلوية: إن أحد الأسباب المهمة التي دفعت العلماء إلى التركيز على هذه الشعارات، تخليهم عن المواجهة المفتوحة ضد الحكومة الفاسدة حتى أوائل الستينات هي غفلة الناس وعدم مواكبتهم لمسيرة العلماء. إضافةً إلى أن العلماء بدورهم لم يكونوا يمتلكون الأساليب الكافية لتعبئة الناس وإقامة جسور تواصل جيدة معهم، كما فعل ذلك الإمام الخميني من بعد. لهذا كان العلماء يعتقدون أنهم قد أدوا تكليفهم عندما قاموا ببعض النشاطات ضد السلالة البهلوية وعزوف الناس عن اتباعهم بالشكل المطلوب، فتحولوا إلى مؤسسة منعزلة، وانصرفوا إلى طقوس العبادة.

تخلّى المجتمع الديني -خلال عهد القمع الذي مارسه رضا خان وخلال عقود المواجهة المصيرية- عن مسؤوليته في قيادة المجتمع، وحتى عن نيل السلطة أو المشاركة فيها، ليعيش بعيداً عن تأثير الواقع وضغط القوة السياسية ويتقوقع في العزلة.

- الحوزات العلمية والتأثر بالعوام: كان الشهيد المطهري أحد الذين حدّدوا آفات الحوزات العلمية، وأكد على ضرورة إصلاحها. وقد حوى كلامه أموراً كثيرة، وحقائق تاريخية مهمة في هذا المجال، وقد ساهمت أكثر في إدراكنا لحركة الإمام ونظرياته وساحة تحركه، نذكر منها بعض هذه النظريات.

في مقالة للشهيد المطهري نشرت عام ١٩٦١م وبعد ذكره السمات البارزة للحوزات العلمية، وأكد على وجود آفة التأثر بالعوام. وأشار فيها إلى أن تأمين الحاجات المالية للحوزات الذي يؤمّن عبر الحقوق الشرعية التي يدفعها الناس قد منح العلماء استقلالهم عن الحكومات، لكن هذه التبعية المالية قد تؤدي إلى تأثر الحوزات بالعوام. وقد تناول هذا المفكر الإسلامي الكبير بعد انتصار الثورة الإسلامية في كتبه بحث آفات الحوزات ووجوب إصلاحها، وأكد على آرائه السابقة على طريق

تعزيز نهضة الإمام الخميني(س)[١] فاعتبر أن بقاء العلماء والإسلام واستمرارهما سيتعرّض للتهديد إذا لم تجر إصلاحات عميقة على يد زعماء الدين.

نكتفي بهذا القدر من استعراض أسباب جمود الحوزات وتحركها السياسي، لكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الركود لم يكن خاصاً بالحوزات العلمية في إيران، بل كان أشد من ذلك في حوزات النجف، وخاصةً خلال سنوات نفي الإمام الخميني(س) إليها.

إن رموز الاستعمار داخل الحوزة وعملاء النظام الإيراني والعراقي وغيرهم استطاعوا أن يحاصروا تحرك الإمام الخميني(س) في العراق، ويقفوا في وجه حركته الاستنهاضية في العراق، وإنقاذ حوزة النجف[٢]. وكان للمعمّمين المتحجرين والمتأثرين بالاستعمار الدور الأعظم في ذلك، وقد بيّن الإمام(س) أسفه في تلك الأيام من وضع النجف.

«لا أدري ماذا أفعل بجو النجف هذا، فكلما قمت بخطوة يواجهني بعض معممي النجف بالمعارضة ووضع العقبات، فإن أنا اتخذت موقفاً حازماً وشديداً تجاه الحكام البعثيين، رفعوا أصواتهم في النجف فوراً أنه يريد أن تدب الفوضى في حوزة النجف! وإن أنا سكتت عن البعثيين، يقولون ها هو انسجم معهم! وإن عاملت البعثيين بلغة النصيحة، يقولون ما الذي جرى حتى يتعامل مع نظام الشاه بتلك الصورة، ويعامل نظام العراق باللين. وحتى عندما أقوم بعمل ما لمصلحة السادة في النجف فلن يقلعوا عن معارضتي ووضع العقبات في طريقي»[٣].

وفي نفس السياق قال الإمام الخميني في الأيام الأخيرة لإقامته في النجف الأشرف:

«يعلم الله أني متأسف على هذه الحوزات، إني متأسف على حوزة النجف... إنني قمّي، لكنّي متأسف على النجف، إننا نحب أولئك جميعاً، إننا نحب هذه الحوزة التي عمّرت لأكثر من ألف عام، لا تَدَعُوا هذه الحوزة يقضى عليها، لا تدعوها تنسى»[٤].

ورغم غربته ووحدته في النجف، ووجود المضايقات المذكورة، ودون خوف من الدسائس والسخرية وقلة المروءة، قدّم الإمام الخميني مشروع الحكومة الإسلامية بشكل مفصل واضح، مما أعطى الجرأة لبعض العلماء الذين تلمسوا الوجع، ذلك لأنه (كان هناك عدد قليل يعرفون هذه القضايا أيضاً، لكنهم لم يكونوا قد تجرأوا من قبل على إظهار هذه المعاني، فكان من آثار وفوائد وجود الإمام في النجف أن تجرأ بعض الأفراد على التصدي لقضايا الإسلام الأساسية»[٥].

---

١) من كتاب «بيرامون انقلاب اسلامي» مرتضى مطهري، الطبعة ٨، ص ١٨٤.
٢) راجع مقالة «امام رسالت وجهاني» للسيد حميد الروحاني، مجلة ١٥ خرداد، العدد٢.
٣) من كتاب «نهضت إمام خميني» للسيد حميد الروحاني، ج٢، ص ٤٩٢-٤٩٣.
٤) من كتاب «درجستجوي راه از كلام امام» ج٦، ص ٢٩.
٥) من مقالة «وضع حوزة ها در زمان تبعيد امام»، مجلة حضور، ج٢، ص ١٩.

٢- المراجع والحركة السياسية للإمام الخميني:

إذا أردنا أن نتأمل في السيرة السياسية للمراجع الشيعة خلال نصف القرن الأخير في إيران، تبرز هذه الحقيقة بوضوح وهي أن أكثرية المراجع والعلماء قاموا بأساليب مختلفة في مواجهة الأنظمة الغاصبة والجائرة استناداً إلى تكليفهم الشرعي، ودفاعاً عن أسس الإسلام واستقلال إيران وبناءاً لمصالح الأمة الإسلامية.

فكان العلماء الأعلام من الشيعة كلما ابتلوا بأناس عوام ومخدوعين يضطرون إلى استخدام النصح والتكتيك وتوطيد العلاقة معهم، لحثهم على مواجهة ظلم الأنظمة المستبدة، لتخفيف الوطأة عن الإسلام وعن حقوق الناس.

وإذا كان شعبهم واعياً ووفياً كانوا يبادرون إلى المواجهة السلبية والانتفاضة. وبهذا وذلك كانت الحوزات العلمية والعلماء الأعلام هم حافظو الاستقلال والسيادة في الدول الإسلامية دوماً.

وكان تحديد المراجع لأسلوب المواجهة ومستواها مع الحكام المستبدّين يخضع للأدلة والتوجيهات الشرعية، وكان كل منهم يعمل على أساس رأيه واجتهاده. الأمر الذي جعل المراجع يتفقون على رأي واحد في مواجهة التدخل الأجنبي، إلاّ أنهم يفتقرون إلى ذلك عند مواجهتهم للاستبداد الداخلي وأشكال مواجهته.

وقد ارتفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي للحوزات العلمية والدينية في زمن الإمام الخميني بحيث لم يعد نظام الشاه يتلقى الدعم والتأييد من كبار العلماء سوى القليلين جداً منهم، لكن ثقافة المقاومة السلبية والمسلحة ضد الحكومة الملكية، ولإقامة الحكومة الإسلامية لم تكن مطروحة أيضاً، بل كانت هذه الفكرة تقابل بالتجاهل أو الإنكار والرفض من قبل المجامع العلمائية.

وكان المراجع والعلماء يرون أن واجبهم هو تعليم الإسلام والتربية الإسلامية والإشراف على المجتمع ومراقبته في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحث المسلمين والفئات الأخرى على أداء هذا الواجب بشكله الصحيح. ولم يكونوا يخطون بعد ذلك أية خطوة حسب كلام الشهيد المطهري. في حين أن نهضة الإمام بعد خوضها لتجارب كثيرة وطويلة وصلت إلى نتيجة مفادها إذا لم يحدث تغيير أساسي في عقلية المجتمع، ولم تقم حكومة إسلامية، فإن كل الجهود لتحقيق سائر الأهداف لن تثمر.

وكان الضغط الداخلي، وقلة الوعي السياسي والديني لدى الجماهير، وافتقار العلماء إلى الخبرة والقدرة الكافية على تعبئة الناس، وابتعاد الحوزات العلمية عن السياسة، والعوامل الأخرى أدت كلها إلى إيجاد اليأس لدى زعماء الدين من المواجهة السلبية ضد الحكومة. لهذا كان شعار الحوزات العلمية ومعظم المراجع في تلك المرحلة هو صون الدين والحوزة من الاهتزاز والإرباك. وإن الحفاظ على كيان الإسلام بالمقاومة السلبية دون استعمال العنف أفضل، لأن المقاومة السياسية العنيفة قد تقضي على استمرار الإسلام في الحوزات.

وسط هذه الأوضاع كان للإمام الخميني قبل مرجعيته وبعدها وقبل انتصار الثورة الإسلامية

وبعدها موقفاً ثابتاً ومنسجماً تجاه سائر المراجع، يمكن تلخيصه بالعناوين التالية:

– الالتزام باحترام المراجع وتكريمهم، وتوصية الآخرين بهذا الأمر من خلال الخطابات والبيانات.

– توجيههم وتنويرهم سياسياً، وتذكيرهم بواجباتهم السياسية والاجتماعية، وتشجيعهم وحثهم على تحقيق أهداف النهضة الإسلامية.

– السعي لتوحيد كلمة المراجع، وإيجاد الانسجام النظري والعلمي بينهم.

لقد قام الإمام الخميني(س) بتكريم المراجع العظام بشكل ملفت. وذكر عدة مرات أنه يقبل أيدي المراجع، وكان خلال وصاياه إلى الطلاب بتهذيب نفوسهم ينهاهم بشدة عن التجاسر على المراجع. ومما قاله في أحد كلماته في النجف:

«لقد دخلتم الآن في سلك طلبة العلم، عليكم ترويض أنفسكم، وتحمل العناء، عليكم الانتباه، أن تحاكموا أنفسكم، عندما تتجرأون على العلماء؟ هل تعلمون أية معصية كبيرة ترتكبون عندما توجه كلمة واحدة، كلمة إهانة إلى أحد المراجع؟ أولئك هم أولياء الله...»[1].

كان الإمام الخميني أعلم الفقهاء الأوائل في زمانه، وظهر ذلك بقوة في مجال الفلسفة والعرفان النظري. فقد كان الإمام متمكناً من مبادىء الفقه والفلسفة الإسلامية بأعلى أشكالهما، وكان أفضل الفقهاء والفلاسفة يعدّون من تلامذته. وكان الإمام بلطف الله وهدايته قد بلغ حد التمام والكمال في القدرة على التحليل وبُعد الرؤية السياسية المستقبلية[2] وبسبب هذه الخصائص وخاصة درايته المدهشة، وتوكله اللامتناهي على الله، واهتمامه بأداء التكليف الشرعي دون ملاحظة ما سواه، رأى منذ العام ١٩٦٢ أن المقاومة السلبية والعنيفة ضد النظام، والتحرك نحو إقامة الحكومة الإسلامية أمراً مناسباً، وسعى إلى توعية واستنهاض سائر المراجع معه.

كان الإمام قبل سنوات مرجعيته أحد أهم مستشاري المرجع آنذاك آية الله العظمى البروجردي(ره) وحينما كان منفياً في النجف الأشرف بذل ما في وسعه ليبيّن للمرحوم آية الله العظمى الحكيم النهج السياسي الصحيح. لكن الظروف آنذاك وتدخل بعض أفراد البطانة جعل التحرك السياسي للمرحوم البروجردي دون مستوى توقع الإمام. فمثلاً (عند صدور الحكم بإعدام نواب صفوي وباقي أعضاء حركة فدائيي الإسلام كان الإمام يؤاخذ المرحوم البروجردي وباقي المراجع لأنهم لم يتخذوا موقفاً شديداً ضد نظام الشاه، ليتمكنوا بذلك من تخليصهم، وقد واجه الإمام في هذه المسألة صدمة روحية شديدة»[3].

وما يجدر ذكره هنا، هو أن المراجع من أمثال آيات الله العظمى البروجردي والحكيم لم يكونوا يأملون كثيراً في تعاون الناس معهم ودعمهم (لذلك لم يغامروا بالمراهنة عليهم)، وقد نقل عن

---

١) من كتاب «نهضت امام خميني» ج١، ص ١٦٢، أول خطاب للإمام في النجف بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٥م.

٢) صحيفة كيهان، العدد ١٥٠٦٩ من كلام للإمام الخامنئي خلال لقائه أعضاء لجنة إحياء مراسم الذكرى الخامسة لرحيل الإمام الخميني.

٣) من مقالة «الإمام والحوزة والسياسة» للسيد أحمد الخميني، مجلة حضور، العدد١، ص ٩.

المرحوم البروجردي قوله (إنني منذ أن توليت المرجعية العامة كنت أظنّ أن عليَّ الاستنباط، وعلى الناس العمل، وأن الناس سيعملون بما أفتي به. لكن عند صدور الفتاوى- التي كانت لا تناسب ذوق العوام- وجدت أن الأمر ليس كذلك)[١].

المرحوم البروجردي لم يكن يرغب بالتدخل في الشؤون السياسية، ولم يمتلك رؤية وحزماً كافيين في هذه الأمور، وكان إخفاق العلماء خلال الحركة الدستورية، وكبر سنّه من العوامل التي قلصت من تدخله في السياسة، حيث نقل عنه أيضاً قوله (ينتقدني الكثيرون، ويقولون: لماذا لا تقوم بتحرك مناسب؟ في الواقع منذ كنت في النجف الأشرف، ورأيت الأستاذ الآخوند الخراساني والمرحوم النائيني يتدخلون في شؤون الحركة الدستورية، وحصل ما نعرفه جميعاً، أصبحت حساساً تجاه مثل هذه الأمور، بحيث أني أصاب بوسوسة وتردد عند اتخاذي لقرار ما في هذا المجال، وكنت أندم بعد إصداري للأمر مباشرة، فأغيّر رأيي، ذلك لأني غير مطلع على الأمور بشكل كامل، وأخشى أن يخدعوني، وأن لا تجري الأمور كما نريد، فنندم، أو ربّما يلحق ضرر بالدين والحالة الإسلامية، خاصة في هذا العمر حيث لا يمكننا متابعة هذه الأمور بشكل كامل)[٢].

في تشرين الأول من عام ١٩٦٥م أي خلال نفي الإمام الخميني إلى النجف، دار بينه وبين آية الله العظمى الحكيم حوار يبين لنا طريقة تفكير المراجع والإمام اختلاف أسلوب ومستوى المواجهة لديهما، وكيف أن بعض الزعماء الدينيين كانوا يرون أن تكليفهم العمل على أساس سيرة الإمام الحسن(ع) وأن الظروف لا تقتضي ثورة حسينية.

قال الإمام للحكيم: «من المناسب أن تذهبوا إلى إيران للاستجمام، وتشاهدوا الأوضاع هناك عن كثب، وما يجري على هذا الشعب المسلم. ففي زمان المرحوم البروجردي كنت أحمل عدم تحركه ضد الحكومة المتجبرة على الصحة، وكنت أقول إنهم لا يوصلون إليه حقيقة ما يجري. وهكذا الأمر بالنسبة لجنابكم فإنني أعتقد أنهم لا يبلّغون مسامعكم ما ترتكبه حكومة إيران من فظائع، وإلا لما سكتم».

السيد الحكيم: إنكم هنا، وليس مستساغاً لي أن أذهب إلى إيران، ثم ماذا يمكن أن يُعمل؟ وما هو أثر هذا العمل؟

الإمام «إن لذلك أثراً أكيداً، فبنهضتنا هذه أوقفنا قرارات خطرة للحكومة. كيف لا يكون مؤثراً؟ إذا اتحد العلماء، فسيكون لذلك أثر مضمون النجاح».

السيد الحكيم: إذا كان هناك احتمال عقلائي، وتمّ عن طريق عقلائي فهذا أمر حسن.

الإمام: «إن لذلك أثراً مؤكداً، وقد رأينا أثره. وما نقصده من التحرك هو التحرك العقلائي، ولسنا بصدد بحث تحرك غير عقلائي. ما نقصده هو تحرك العلماء وعقلاء الشعب».

المرحوم الحكيم: إذا قمنا بتحرك فاعل، فلن يتّبعنا الناس. الناس يكذبون، إنهم أتباع الشهوات، ولا يعرّضون أنفسهم للخطر من أجل الدين.

---

١) من كتاب «بحثي درباره مرجعيت وروحيانيت» ص ١٨٧.

٢) من كتاب «زندني آي الله العظمى البروجردي» ص ٣٥٢، الطبعة الثانية.

الإمـام: «كيف، الناس يكذبون؟ لقـد قـدم أولئك أرواحهم، تحـملوا العناء، سـجنوا، نفوا، نهـبت أموالهم. فكيف يكذب الناس من بقال وعطار فتحوا صدورهم للرصاص أمام محلاتهم».

المرحوم الحكيم: إنهم لا يتبعوننا، إنهم يتّبعون الشهوات والأغراض المادية.

الإمام: «لقد ذكرت لكم أن الناس قد أظهروا مروءتهم وصدقهم في الخامس عشر من خرداد».

الحكيم: إذا تحركنا وسال الدم من أنف أحدهم، علت الأصوات، يشتموننا ويعلو ضجيجهم.

الإمام: «لقد قمنا، ولم نتلق من أحد سوى مزيد من الاحترام والسلام وتقبيل الأيدي، ومن قصّر وتخلّف سمع كلاماً بارداً، وابتعد عنه الناس، خلال نفـيي إلى تركيا ذهبت إلى إحدى القرى التركية، لا أتذكر اسمها، نقل أهالي القرية أنه عندما قام أتاتورك بعـملياته المعادية للدين، اجتمع علماء تركيا، وقامـوا بتحركـات ضد قراراته، فـحاصر أتاتورك القـرية، وقتل أربعين شخـصاً من علماء تركـيا. فخجلت من ذلك، وقلـت في نفسي هؤلاء من السنة، وعندما رأوا الخطر يحدق بدين الإسـلام قدموا أربعين قتيلاً، لكن علماء الشيعة لم تسل دماء أنوفهم في خضمّ هذا الخطر العظيم الذي يداهم ديننا– لا من أنفي ولا من أنفك ولا من الآخرين– حقاً إنه لأمرٌ مخجل».

الحكيم: ما العمل؟ لا بد أن نحتمل التأثير، فما أثر تقديم القتلى؟

الإمام: «إن العمليـات المعادية للدين على شكلين: الأول مثل رضا خان الذي كـان يلحد ويقول أنا أفعل ذلـك، ولم يكن ينسب الأمر للشـرع، فكان التحـرك ضده من باب النهي عن المنكر. لكـن الشاه الحالي ينسب إلى الدين كل ما يفعله من أعمال مـخالفة للقرآن والدين، ويقول هذا رأي القرآن، وإني أنقل عن القرآن. وتلك بدعة تضر بأصل الدين، ومما لا يُحتـمل. ولا بد من تقديم الأرواح في مواجهته، دعوا التاريخ يسجل أنه عندما عُرّض الدين إلى هجوم، هب جمع من علماء الشيعة، وقتل بعضـهم».

الحكيم: ما فائدة التاريخ؟ لابد من وجود تأثير.

الإمام: «كيف لا يفيد؟ ألم تقدم ثورة الحسين بن علي عليه السلام خدمة مؤثرة في التاريخ؟ وما أعظم الفائدة التي جنيناها من ثورته».

الحكيم: وماذا تقول في الإمام الحسن؟ فهو لم يثر؟

الإمام: لو كان لدى الإمام الحسن أتباع بعدد مـا لديكم لثار، لقد ثار أول الأمر، ثم وجد أن أتباعه قد باعوا أنفسهم، لذا لم ينتصر. أما أنتم فلديكم في جميع الدول الإسلامية مقلّدون وأتباع».

الحكيم: إني لا أرى عندي من يتّبعني إذا قمت بتحرك ما.

الإمام: «تحركوا وثوروا وسأكون أول من يتبعكم».

تبسّم السيد الحكيم وسكت[1].

وبطبيعة الحال فـقد قام آية الله الحكيم بحركة إعتراضية على حكومـة البعث اعتراضاً على طرد الإيرانيين من العراق، لكن تحـركه ذاك لم يفلح لفقدانـه التوقيت المطلوب والبرنامج الصـحيح، وفي الختام تنحى معلناً سخطه على الحكومة، وتوفي في شهر ربيع الأول من عام ١٣٩٠هـ.

(١) من كتاب «نهضت امام خميني» للسيد حميد الروحاني، ج ٢، ص ١٥١–١٥٢.

في أوائل الستينات استمر الإمام بتعامله الواضح مع باقي المراجع، وسعى- من خلال عقد اجتماعات مشتركة- لنبذ الفرقة وتوحيدهم ضد النظام:

«لقد ظننتم أنكم من خلال دسائسكم ستتمكنون من زرع الخلاف بين العلماء، إن العلماء متحدون، إنني أجلّ جميع العلماء، إنني أقبّل ثانية أيدي جميع العلماء، وإذا كنت قد قبّلت يد المراجع ذلك اليوم، فإنني اليوم أقبّل يد الكاسب أيضاً».

وقد دخل المراجع العظام ساحة مواجهة الشاه بشكل فعّال بمؤازرة الإمام وتشجيعه لهم، وأصدروا عشرات البيانات الفردية والجماعية ضد الشاه وحكومته. لكن بعد مأساة ١٥ خرداد(٥ حزيران) ونفي الإمام، تدنّى مستوى المؤازرة، ولذلك توقفت المواجهة العنيفة، رغم أن سماحة الإمام بنظرته البعيدة كان يرى ضرورة استمرار المواجهة حتى إسقاط النظام.

ولعل مقولة (حامد الكار) هذه كانت مطابقة للواقع: «لقد نجح العلماء عدة مرات في تحقيق مكاسبهم السياسية العاجلة، ومع هذا فإنهم عندما كانت تقع أحداث خاصة كانوا يحتاجون إلى شهامة أكبر، فلم يكن هناك غالباً قدرة على الاستنتاج، ولا اهتمام بالنتائج اللاحقة»(١).

ففي ذلك الوضع طالب بعض المراجع بوقف مقاومة الإمام السلبية ضد نظام الشاه. يقول الإمام عن ذلك:

«كتب لي بعض السادة من قم أن هذا يكفي، وأن الشاه باقٍ، فتوقف. حسناً، أولئك لم يكونوا يعرفون الأمر، وكانوا معذورين، وأرادوا خيراً، وكانوا معذورين أيضاً»(٢).

لقد اعتبر الإمام الخميني أن التقية والسكوت آنذاك أمام نظام الشاه من الكبائر، وطلب الدعم من الزعماء ومراجع الإسلام للدفاع عن الإسلام:

«والله إنه مذنب من لا يصرخ، والله إنه مرتكب للكبائر من لا يرفع صوته، فيا زعماء الإسلام أنقذوا الإسلام، يا علماء النجف أنقذوا الإسلام، يا علماء قم أدركوا الإسلام، فلقد قضي على الإسلام»(٣).

«إن السادة أصحاب السماحة يرون كيف أن مبادىء الإسلام في عرضة الخطر، والقرآن والدين في خطر، ومع هذا الاحتمال، فإن التقيّة حرام، إظهار الحقائق واجب- مهما بلغ الأمر»(٤).

إن وقوع مأساة ١٥ خرداد دفع بمرجع كشريعتمداري الذي كان قد لحق بساحة النهضة حديثاً أن ينفصل عن خط المواجهة الذي سار فيه الإمام، وأن يميل نحو النظام البهلوي.

ومع بدء مرحلة نفي الإمام إلى النجف، لم يتوقف الإمام الخميني عن أداء واجبه الشرعي بدعوة المراجع إلى القيام والمواجهة، وإلى الاعتراض والإقلاع عن السكوت، فهو كان يرى أن السكوت يعني تأييد الأعمال الخيانية لنظام الشاه، حيث يقول: «إني أشعر بالتكليف أن أذكّر في بعض الفرص

---

١) من كتاب «زند كينامه سياسي امام خميني» لمحمد حسن رجبي، ج١، ص ١٢٣.
٢) المصدر السابق، ص ١٥٣.
٣) من كتاب «نهضت إمام خميني»، ج١، ص ٧٢٢.
٤) صحيفة النور، ج١، ص ٤٠.

بمصائب المسلمين وابتلاءاتهم... إن في إيران حالياً خمسين ألف معمم، من ملاّ ومرجع وحجة الإسلام وآية الله. إذا قام أولئك بالاعتراض، أقلعوا عن السكوت الذي يعد إقراراً وموافقة، وإذا قاموا بإحتجاج جماعي، فهل سيقضون على أولئك كلهم؟ لو كانوا يريدون ذلك لقضوا عليّ في أول الأمر، لكن رأينا أنهم لم يفعلوا ذلك، ولا يرونه من مصلحتهم. وليتهم قضوا عليّ، لكن ذلك ليس من مصلحتهم... أمام هذه البلايا والمصائب التي حلّت بالمسلمين والإسلام ماذا افعل؟ هل أعطيكم درساً في الأخلاق في ظروف يقضى فيها على المسلمين والإسلام؟، وهل أقعد لأتحدّث عن تهذيب النفوس؟ لست مهذباً إن لم أهتم بالإسلام والأمة الإسلامية، لو كنّا مهذّبين لكنّا مهتمين»(١).

«على أصحاب السماحة المراجع العظام والعلماء الأعلام -دامت بركاتهم- أن لا يرضوا بالقضاء على الحوزات الدينية من خلال إذلالها. فالموت بعزّ خير من العيش بذل، وأسأل الله العظيم العظمة للإسلام والمسلمين، ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين»(٢).

اعتبر الإمام الخميني في كتابه (الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه) ان التقيّة وسكوت الفقهاء عندما تتعرض أصول الإسلام وتعاليمه للخطر أمر غير جائز(٣). وخلال مدة نفيه إلى النجف عمل بعض المراجع مثل المرحوم آية الله العظمى الكلبايكاني على استمرار الصرخة بوجه النظام، حيث يقول سماحة الإمام الخامنئي: «خلال مرحلة الكبت الشديد، وفي مواجهة الحوادث الأليمة في سنوات نفي الإمام الخميني -قدس سره- كان صوت هذا الرجل العظيم أحياناً هو الصوت الوحيد الذي ينطلق من الحوزة العلمية في قم مهدداً (للطغاة)، ومحفزاً للنهضة وممدّها بالقوة»(٤).

وعند تجدد الانتفاضة عام ١٩٧٧م عاد المراجع الذين ساهموا في المقاومة من قبل إلى الساحة مجدداً، ورافقوا حركة الإمام، رغم وجود اختلاف في آرائهم حول كيفية المقاومة. يقول سماحة الشيخ الهاشمي الرفسنجاني حول ذلك: (خلال فترة المواجهة في إيران كان هناك آراء (متضاربة) مختلفة بين علمائنا حول كثير من المسائل -عن حسن نية- حتى في مواجهة الأسرة البهلوية، ولقد انتصرنا على ذلك الوضع)(٥).

وقد التزم الإمام الخميني(س) بعد انتصار الثورة الإسلامية وحتى وفاته سيرة السلف في تعامله مع المراجع، وكان يحثهم على المشاركة بالقول والفعل، وعدم التقوقع، فقال في شتاء عام ١٩٨٣م: «لنعتبر من المؤامرات والمفاسد التي حصلت بسبب تقوقع المتدينين، ومن الصفعة التي تلقاها الإسلام والمسلمون، ولنعلم وندرك أن النظام الإسلامي وتطبيق أحكامه السماوية ومصالح الشعب والدولة الإسلامية وحفظها من نهب الأجانب، كل ذلك يرتبط بتدخل فئات الشعب وخاصة العلماء المحترمون والمراجع العظام. وإذا وجهت صفعة أو

---

١) من كتاب «درجستجوي راه از كلام امام»، ج٦، ص ١١١٦-١١٧.
٢) من كتاب «نهضت امام خميني» للسيد حميد روحاني، ج١، ص ٢١٥-٢١٦.
٣) راجع كتاب «الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه» للإمام الخميني.
٤) من كتاب «فروغ فقاهت» لناصر الدين الأنصاري، ص ١١٦، الطبعة الأولى.
٥) من كتاب «حكومت در اسلام» مقالات المؤتمر الثالث للفكر الإسلامي، ص ٥٠.

ضربة إلى الإسلام أو الدولة الإسلامية -لاسمح الله- بسبب عدم لعبهم دوراً في تحديد مصير المجتمع، فإن كل فرد من أفراد المجتمع سيكون مسؤولاً عن ذلك أمام الله القادر القهار، وقد تتعرض الأجيال القادمة لآلاف الاعتداءات بسبب التقوقع الحالي، ولن يسامحونا على ذلك»(١).

وقد أكد الإمام على ذلك في وصيته أيضاً فيقول:

«وأوصي العلماء المحترمين -لاسيّما المراجع العظام- أن لا يعتزلوا قضايا المجتمع، خصوصاً عند انتخاب رئيس الجمهورية أو نوّاب المجلس، وأن لا يكونوا غير مكترثين بهذه الأمور»(٢).

ويشير الإمام الخميني في هذا البيان وضمن تذكيره بعزل علماء خلال الحركة الدستورية من قبل المتلاعبين بالسياسة في الشرق والغرب، إلى عدم تدخلهم في شؤون بلاد المسلمين.

وخلال عشر سنوات من قيادة الإمام شارك المراجع العظام في شتى ميادين الثورة الإسلامية، وأكدوا من خلالها إستمرارهم في المحافظة عل الأصالة الإسلامية للإنتفاضة، وسعوا من خلال تقديم الملاحظات والانتقادات إلى التذكير بتلك الأصالة. وكان المرحوم آية الله العظمى الكلبايكاني أكثر مشاركة وإبداء للرأي، وقد راجع وتابع مقررات مجلس الشورى، وسائر الشؤون التشريعية والتنفيذية بدقة، ولم يتوان عن إبداء رأيه فيها. لكن الغربيين كانوا يشيرون إلى هذه الآراء بوصفها معارِضة للنظام، مثلاً كتبت (نيكي كدي) حول ذلك فقالت: «لم يكن آية الله شريعتمداري عام ١٩٧٩م وحده الذي ينتقد سياسة الحكومة، بل إن أكثر الزعماء الدينيين المسنّين المعروفين بآيات الله العظمى كانوا يعترضون على أفكار وسياسات الخميني في شتى المجالات وبدرجات متفاوتة، لكن كان من الصعب عليهم إظهار معارضتهم تلك في حياة الخميني»(٣).

لكن الواقع لم يكن كذلك، فرغم اختلاف آراء المراجع آنذاك، وعدم اتفاقهم الكامل فقهياً مع الإمام في حدود صلاحيات الولي الفقيه، لكن معظمهم كان يؤيد نظام الجمهورية الإسلامية الجديد ويدعمه، وكان الإمام يحترم المراجع احتراماً كبيراً، ويسعى في مناسبات عديدة لمعرفة آرائهم. إضافة إلى أن الاختلاف في الرأي والاستنتاج لم يكن مقتصراً بالمراجع فقط، بل كان موجوداً في مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور وجامعة مدرسي الحوزة العلمية بقم وغيرها. يقول الشيخ الهاشمي الرفسنجاني عن ذلك : (قد يكون هناك اختلاف في الآراء في مجلس الشورى، وفي مجلس صيانة الدستور المحترمين، وبين مراجعنا، لكنها اختلافات قابلة للحل، ونحن نحلّها ونتقدم إلى الأمام، غير أن ذلك يحتاج إلى الوقت. فهذه الاختلافات في الاستنتاج تعود إلى قرون)(٤).

البيانات التي أصدرها المراجع العظام عند وفاة الإمام تدل بوضوح على احترامهم الكبير

---

(١) صحيفة النور، ج١٨، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) وصية الإمام الخميني.

(٣) من كتاب «جذور الثورة الإيرانية «لنيكيكدي، ترجمة عبد الكريم كواهي، ص ٣٨٧، طبعة ١٩٩٠م.

(٤) من كتاب الحكومة في الإسلام- مقالات في المؤتمر الثالث للفكر الإسلامي، ص ٥٠، الطبعة الأولى.

وإيمانهم العظيم بقائد الثورة الإسلامية الفقيد[١] وتبين أن تعدد أساليبهم ومستوياتهم النظرية والعلمية في المسائل الفقهية والسياسية الاجتماعية يعود إلى تفاوت اجتهادهم الشرعي، وليس لذلك أية علاقة بالمعارضة المبنية على أساس الهوى. ويبين الإمام ذلك بقوله:

«إن كتب فقهاء الإسلام العظام ملأى بشتى الآراء والأساليب والاستنتاجات في المجالات العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعبادية المختلفة، بحيث أن المسائل التي يدّعى فيها بالإجماع نجد فيها قولاً أو أقوالاً معارضة، وحتى في مسائل الإجماع قد يوجد قول معارض... فهل يمكن أن نتصور أن الفقهاء كانوا يعملون خلافاً للحق وخلافاً لدين الله -نعوذ بالله- لأن آراءهم كانت مختلفة؟ كلا مطلقاً»[٢].

٣- مواجهة الإمام للتحجر والتظاهر بالقداسة:

كان الإمام يرى أن خطر أعداء الإسلام والنهضة الإسلامية هم المتظاهرون بالقداسة ذوو الأدمغة المتحجرة. لذلك كانت أولى خطواته في مواجهته الطويلة تحطيم ظاهرة التحجّر، ومواجهة المتظاهرين بالقداسة (ذلك لأنه لو لم يحطم سد المتحجّرين الذين لا يعتقدون بترابط الدين والسياسة وامتزاجهما، لما تمكن الإمام من البدء بالخطوة التالية على طريق الكفاح الطويل والثورة بعزيمة لا تلين. لذا فقد أحسن التشخيص عندما اعتبر أن تنوير أصحاب الفكر يجب أن يبدأ من الحوزة، ثم يتوقع ان يسري إلى خارج الحوزات)[٣].

التقى الإمام الخميني بالعلماء والمراجع في بداية المواجهات، وبيّن لهم هذا الخطر بهذه الصورة:

«علينا قبل أي عمل أن نقوم بما يفرضه علينا الواجب مع العلماء المزيفين الذين يعدّون اليوم من أخطر أعداء الإسلام والمسلمين، الذين تنفذ بأيديهم الخطط المشؤومة لأعداء الإسلام الحاقدين وصنائع الاستعمار. وعلينا أن نكف أيديهم عن الحوزات العلمية والمساجد والمحافل الإسلامية، لنتمكن عندئذ من كف الأيدي المعتدية على الحوزة العلمية والمساجد لأعداء الإسلام والقرآن الكريم. وندافع عن الاستقلال ونصون الدول الإسلامية والأمة الإسلامية»[٤].

إن المتحجرين والمتظاهرين بالقداسة يعتقدون بفصل الدين والعلماء عن السياسة، وتبعاً لذلك فإنهم لا يعتقدون بمواجهة النظام الجائر الحاكم. أما دوافع وجذور هذا التفكير فتعود إلى عوامل

---

(١) على سبيل المثال: كان بيان آية الله العظمى الكلبايكاني بمناسبة رحيل الإمام الخميني على الشكل التالي (لقد لبى دعوة الله شخص أحب الإسلام في العالم المعاصر من خلال جهاده الكبير وإيثاره وقيادته الحازمة والثابتة، وأسمع العالمين نداء التكبير والتوحيد، وأعاد للمسلمين مجدهم وعظمتهم، وزلزل قلوب المستكبرين والقوى الكبرى بندائه الساحق... وفجّر الثورة الإسلامية باعتماده على النصر الإلهي والشجاعة والإيمان... لقد رحل إلى عالم البقاء فقيه كبير ومرجع مسلّم به، وكان في زهده وعبادته واحيائه الليل وخوفه من الله وقوله الحق وبحثه عن الحقيقة وصفاته المميزة الأخرى آية من الآيات الإلهية...) فروغ فقاهت، ناصر الدين الأنصاري.

(٢) صحيفة النور، ج٢١، ص ٤٦.

(٣) من مقالة «الإمام والحوزة والسياسة» للسيد أحمد الخميني، مجلة حضور، العدد ١، ص٩.

(٤) من كتاب «نهضت امام خميني» للسيد حميد الروحاني، ج١، ص٦.

مثل: الجهل، وعبادة الدنيا، والخلود إلى الراحة، والتبعية للاستعمار أو للأجهزة الحاكمة الداخلية، والافتقار إلى الرؤية السياسية والفقهية الصحيحة، وتأويل بعض الروايات بشكل غير صحيح.

أولئك كانوا يعرقلون كل تحرك إيجابي في الحوزات ويتهمونه، ويعتبرون تدخل العلماء في السياسة معصية وفسقاً. وتعلّم اللغات الأجنبية والفلسفة وحتى امتلاك صحيفة يُعتبر خطيئة. وركوب السيارة أمراً جديداً، فيفضّلون ركوب العربة. إلى أن حطم آية الله البروجردي هذا السدّ، وتجرأ الآخرون على ركوب السيارة[١].

(إن المتظاهرين بالقداسة المتحجّرين لم يكونوا يتحملون مجرد النظر إلى الإمام وهو يلقي دروسه العرفانية والفلسفية، فضلاً عن تأييدهم لمثل هذه الدروس وكانوا يعدّون الأجواء ضده، بحيث كانوا يستعملون ملقط الفحم لالتقاط كتاب المنظومة الذي كان يدرسه، لأنه نجس باعتقادهم)[٢].وينقل أنه كان لأولئك دور في إيقاف درس الأخلاق الذي كان يلقيه الإمام في الأربعينات. ويقول السيد الموسوي الأردبيلي عن ذوي هذا النوع من التفكير:

(أولئك يعارضون عادة أي أمر جديد، يعارضون الثورة، يقولون أحياناً: إن الطماطم أرمنية. وكان يعارضون الكهرباء ويقولون: الشيطان يمر في الكهرباء، ويستدلون بأنه من غير الممكن أن يضيء مصباح دون زيت. وكانوا يعارضون لبس الأحذية، ويولون الأفضلية للبس النعلين. وقد عارضوا مد أنابيب المياه، وقالوا إنها تقضي على أحكام الماء القليل، فإذا مدت أنابيب مياه في بيتك، فستكون المياه عندك بحكم الكر والجاري دوماً... كانت تلك جماعة، وكان بينهم من هو مقدس، أي أنه كان من أهل الدعاء والزيارة، وطأطأة الرأس، وإذا تحدث تكلم بلحن هادئ، ويكثر من قول أستغفر الله ولا إله إلا الله، ويتأوه. بتلك الأعمال يصبح أحدهم متظاهراً بالقداسة، ويصبح فكره عملاً، وعمله جذبة. في حين أن افكاره مسمومة وخطرة، وإذا صاحبه الإنسان انخدع بظاهره، فيجده زاهداً، عابداً، عفّ اللسان، لا يرفع صوته، يعفو، ويقول: أين نحن من الدنيا. ويفسّر الدنيا بشكل آخر، إنه يعتبر أن مقارعة الشاه دنيا، وأن مساعدة الفقير دنيا وهكذا. أولئك متحجرون، أولئك متظاهرون بالقداسة... أولئك يترعرعون داخل الحوزات أكثر، يوجد منهم خارج الحوزات، لكنهم قلة...)[٣].

(لم يكن المتحجّرون يعترفون بتغيّر ظروف الزمان والمكان، وكانوا في مقابل حركة الإمام الهادرة ضد النظام يعتقدون أن عليهم أن يتصرفوا كالإمام الحسن عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام أو مثل مؤسس الحوزة العلمية في قم آية الله العظمى الشيخ عبد الكريم الحائري. يطرحون دوماً بحث العفو والرأفة الإسلامية، وكانوا يوصدون باب الاجتهاد)[٤] وقد وجدوا في هذا المجال عدة روايات تناسب سيرة الإخباريين، فاختاروا بعضها وفسّروها سعياً وراء إيجاد سند

---

١) من كتاب «زندكاني آي الله البروجردي» لعلي دواني، ص ٤٢٥.
٢) من مقالة «الإمام والحوزة والسياسة»، للسيد أحمد الخميني، مجلة حضور، العدد١، ص ٩.
٣) مقابلة مع آية الله الموسوي الأردبيلي، مجلة حضور، العدد١، ص ١١-١٢.
٤) مقابلة مع آية الله يوسف الصانعي، مجلة حضور، العدد١، ص ١٧.

شرعي لطريقة تفكيرهم. وتعتبر هذه الجماعة أن كثيراً من الأحكام السياسية والاجتماعية في الإسلام تختص بزمان حضور الإمام الحجة عجل الله فرجه الشريف.

ولعل الروايات القليلة التي يستند إليها المتحجّرون والمتظاهرون بالقداسة تنقسم إلى خمسة أصناف:

- الروايات التي تحرّم الثورة قبل ظهور الإمام المهدي(عج) وتعتبر القائم بها طاغوتاً.
- الروايات التي تدل على فشل كل ثورة قبل ظهور صاحب الزمان.
- الروايات التي توصي الشيعة بعدم الثورة مع من يقوم لأجل نفسه، لا لرضا الله.
- الروايات التي توصي الشيعة بانتظار الفرج في زمان الغيبة، وانتظار تحقق العلامات الخاصة بظهوره.
- الروايات التي ترشد المؤمنين إلى عدم تحمل العناء من أجل إقامة حكومة وإزالة ملك الظالم، لأنهم لن يفلحوا في ذلك»[1].

لكن معظم هذه الروايات القليلة كان في دحض ادعاءات من ادعوا المهدوية، وحتى لو افترضنا توثيقها، عندئذ لابد من ملاحظة الوضع الجائر في زمان الأئمة عليهم السلام لمعرفة تفسيرها. إضافة إلى وجود مئات الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تتناول فضيلة القيام والجهاد في طريق الحق، والتي تطغى على تلك الأحاديث القليلة.

وقد وبّخ الإمام الخميني المتحجرين على استنادهم إلى تلك الروايات واعتبر أن فهمهم الخاطئ للإسلام أدى إلى تحريف الدين، وأعطى المتقاعسين حجة للهروب من واجب الثورة والمجابهة.

ينبغي الإعتراف بأنه وبسبب قوة هذا التيار، وصعوبة مواجهته، وسعياً إلى المحافظة على الإستقرار في البلاد، اضطر الإمام الخميني إلى تأخير فضحه لأولئك بصراحة إلى آخر أشهر عمره. وتحدث السيد الموسوي الأردبيلي عن سبب تأخر فضحهم، واعتبر أن صعوبة الأمر، وقوة التيار المذكور كان السبب في ذلك، وقال «لم يكن الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه- محتاطاً في مسألة ما كاحتياطه في هذه، فكل ما تحدث به عن هذا الأمر يعود إلى المرحلة الأخيرة، أي أنه ترك ذلك إلى الوقت الذي لم يبق مفرّ من قوله لمن يريد الوقوف بوجه هذا الفكر، فلهذا الفكر مؤيدون، لم يكن دون مؤيدين، وليست قوته عسكرية، ليست قنابل وصواريخ، بل هي قوة تقديس وتقوى، فأحدهم يقف منذرعاً بأنه متقٍ ومظلوم ومحق، لهذا فإن مواجهته أمر صعبٌ جداً)[2].

وجه الإمام الخميني(س) في ١٩٨٩/٢/٢٢م خطاباً تاريخياً إلى المراجع والعلماء ورجال الدين في أنحاء البلاد، وبيّن فيه الاستراتيجية المستقبلية للثورة وللحكومة الإسلامية، وفضح بتألم وجه التحجّر والتظاهر بالتقدس.

---

(١) من كتاب «رهبري وجنك وصلح» للشيخ الآذري القمّي، الطبعة الأولى ص ١٥-٣٥. وقد ردّ في كتابه على ادعاءاتهم وفنّدها، وفسّر تلك الروايات على الوجه الآخر والصحيح.

(٢) مقابلة السيد الموسوي الأردبيلي، مجلة حضور، العدد١، ص ١١-١٢. لكني أعتقد أن هذا المشروع كان يلقى التأييد لأنه ينسجم والشهوات وحب الراحة والدعة مثل أي مشروع فاسد (المترجم).

كان قو وجّه في ١٥/١/١٩٨٩م نداءاً آخر يؤكد فيه على ضرورة تدوين تاريخ الثورة الإسلامية، ويحذّر فيه بوضوح من خطر المتحجّرين والمتقدسين. والملفت أن هذا الفضح جاء مباشرة بعد إصداره منشور ٦/١/١٩٨٩م بشأن رأيه المكرر والتفصيلي في سعة صلاحيات ولاية الفقيه.

وقد تناول أعمال المتحجرين التي مازالت موجودة حتى الآن، حيث قال:

«عند بدء الانتفاضة الإسلامية إذا أردت أن تقول أن الشاه خائن. يأتيك الجواب مباشرة: إن الشاه شيعي. كان هناك عدد من المتقدسين الرجعيين يعتبرون كل شيء، ولم يكن أحد يستطيع الوقوف بوجههم، إن الغصص التي تجرّعها أبوكم العجوز هذا من تلك الفئة المتحجّرة كانت أشد من كل الضغوط والصعاب التي تحمّلها من الآخرين»[١].

«...خلال العام ١٩٦٢م- عام بدء الثورة الإسلامية والمواجهة- كم من الغصص تجرع علماء الدين الحقيقيون، اتهموا بالتجسس والإلحاد، لكنهم توكلوا على الله العظيم، وشحذوا الهمم، ولم تقعدهم الاتهامات والشتائم، وألقوا بأنفسهم في خضم الأحداث، وخاضوا حرباً غير متكافئة بين الإيمان والكفر، والعلم والخرافة، والتنّور والتحجّر، وخرجوا منها منتصرين مرفوعي الرأس لكن ملطخين بدم أحبائهم ورفاقهم»[٢].

«... خلال مرحلة هيمنة المتقدّسين الجهلة والسذّج الأميين، شحذ البعض شحذ، وقدموا أرواحهم وكراماتهم من أجل إنقاذ الإسلام والحوزة والعلماء. ولم تكن الأوضاع حينها كما هي عليه اليوم، لم يكن يعتقد كل واحد بالمواجهة الكاملة، بل كانوا يخرجون من ساحة المواجهة تحت ضغط المتقدسين وتهديداتهم. فمن المشاكل الكبرى والمهلكة ترويجهم لفكره (الشاه ظل الله) أو (اللحم والجلد لا يمكنهما الوقوف في وجه المدفع والدبابة) و(لسنا مكلّفون بالجهاد والمواجهة) و (من سيكون مسؤولاً عن دماء القتلى؟) والأكثر تحطيماً طرحهم للشعار المضل (الحكومة التي تقوم قبل ظهور صاحب الزمان عليه السلام هي حكومة باطل) وآلاف (إن قلت) أخرى، التي يصعب الوقوف بوجهها من خلال النصيحة والمواجهة السلبية والإعلام. فكان الحل الوحيد هو المواجهة والإيثار والدم حيث يسّر الله وسائلها. ففتح العلماء والطلبة الملتزمون صدورهم لتلقي أي سهم مسموم يطلق نحو الإسلام، وتقدموا إلى مسلخ العشق. فكان أول فصل من الفصول الدامية للمواجهة وأهمها هي انتفاضة عاشوراء ١٥ خرداد، ففي ٥ حزيران ١٩٦٣م لم تكن المواجهة مع بنادق الشاه ورشاشاته، ولو كانت كذلك لكانت المواجهة سهلة، بل كانت رصاصات الألسنة الجارحة والنفاق والتلون، التي كانت تحرق الأكباد والأرواح وتسحقها آلاف أضعاف ما فعله البارود والرصاص. لم يكن يمر حينها وقت دون وقوع حادثة ما، كانت أيادي الشاه الخفية والعلنية تستخدم الاشاعات والتهم. كانت تطلق عبارات تشهيرية مثل (تارك الصلاة)و(شيوعي)و(عميل الانجليز) على من كانوا يرشدون المواجهة ويقودونها. وكان العلماء الحقيقيون في وحدتهم وأسرهم يبكون دما لأن

١) صحيفة النور، ج٢١، ص ٩١.
٢) صحيفة النور، ج٢١، ص ٧٤-٧٥.

أمريكا وعميلها البهلوي يريدان قطع جذور الدين والإسلام، وأن جمعاً من المعممين المتقدسين الجهلة أو المخدوعين، وجمع من العملاء -الذين تكشفت حقيقتهم بعد انتصار الثورة- كانوا يسيرون معهم في تنفيذ هذه الخيانة الكبرى»[1].

هناك أمران أساسيان حول المتظاهرين بالقداسة والمتحجّرين وعلاقتهم بثورة الإمام الإسلامية:

الأول: أن ملف هذه الفئة (الفكري) ما زال مفتوحاً حسب تعبير الإمام نفسه.

الثاني: ان هؤلاء لم يتوقفوا طوال حياة الإمام عن تخطئته واتهامه، وكان هجومهم عليه يتصاعد كلما كان الإمام يستخدم الأسلوب الاجتهادي المطلوب لحل المشاكل والقضايا الجديدة.

ولإثبات هذا الإدعاء سنورد عدة شواهد عليه، منها ما قاله آية الله الآذري القمي: (إنني أعرف أشخاصاً كانوا يأتون إليَّ بعد أن أفتى الإمام -رحمة الله عليه- أن الشطرنج على االفرض المذكور لا إشكال فيه، وقالوا لي أن الإمام -والعياذ بالله- خسر دينه. إن أولئك يميلون -من بين أهل العلم- نحو التقوى الخاوية من مضمونها)[2].

الشاهد الآخر هو كلام الإمام المفصل الذي يثبت الأمرين المذكورين آنفاً، ويؤيد علاقة شريعتمداري بقضية المتقدسين والمتحجرين. حيث قال في آذار ١٩٨٩م:

«لقد تلقى الإسلام ضربات من المتقدسين المتظاهرين بالدين كما لم يتلق ذلك من أية فئة أخرى، والنموذج البارز لذلك هي مظلومية أمير المؤمنين عليه السلام وغربته المعروفة في التاريخ... لكن يجب أن يعلم الطلبة الشبان أن ملف فكر هذه الفئة ما زال مفتوحاً، وقد تغيّر أسلوب التقدس وبيع الدين.

فالمنهزمون بالأمس أضحوا اليوم لاعبي سياسة. فأولئك الذين لم يكونوا يجيزون لأنفسهم التدخل في الشؤون السياسية، أضحوا اليوم الداعمين لمن تمادوا إلى حد الإطاحة بالنظام والتآمر عليه. فالتحرك الخياني في قم وتبريز بالتنسيق مع اليساريين ومؤيدي الملكية وانعزاليي كردستان ما هو إلا نموذج مما يمكن أن نبرزه، وقد فشلوا في تلك الحوادث، لكنهم لم يتوقفوا عن ذلك، بل أطلوا برؤوسهم في مؤامرة (نوجه) وقد فضحهم الله أيضاً.

وهناك مجموعة أخرى من المتلبسين بزي العلماء الذين كانوا قبل انتصار الثورة يقولون بفصل الدين عن السياسة، وكانوا يمسحون رؤوسهم ببلاط الحكام، فأصبحوا فجأة متدينين،!! وأضحوا يكيلون تهمة الوهابية وأسوأ من الوهابية للعلماء الأعزاء الشرفاء الذين تحملوا كل الظلم والتشريد والسجن والنفي من أجل الإسلام.

بالأمس كان المتقدسون عديمو الإحساس يقولون: الدين منفك عن السياسة، ومواجهة الشاه حرام. واليوم يقولون أصبح مسؤولو النظام شيوعيين. وحتى الأمس كانوا يعتبرون بيع الخمور

١) صحيفة النور، ج٢١، ص٩٢.

٢) مجلة حضور، العدد ١، ص ٢١، مقابلة مع الشيخ الآذري القمي.

ونشر الفساد والفحشاء والفسق وتحكم الظالمين أموراً مفيدة وتسهل الطريق لظهور الإمام المهدي- أرواحنا فداه- واليوم يطلقون صيحات وإسلاماه لأن مخالفة شرعية ترتكب في زاوية ما دون إرادة المسؤولين...

أجل فعمن يصدر الاتهام بالميل إلى أمريكا وروسيا واعتماد الأفكار المستوردة، والاتهام بتحليل الحرام وتحريم الحلال، والاتهام بقتل النساء الحوامل وتحليل القمار والموسيقى؟ هل يصدر عن الملحدين أم عن المتظاهرين بالقداسة المتحجّرين عديمي الإحساس؟ ونداء تحريم القتال ضد أعداء الله، والاستهزاء بثقافة الشهداء والشهادة، وإظهار المطاعن والنكايات حول شرعية النظام عمن تصدر كل تلك الأعمال؟ عن العوام أم الخواص؟ والخواص من أية فئة؟ من المعممين ظاهرياً أم غيرهم؟ لندع ذلك فالكلام عنه يطول.

كل تلك الأمور هي نتائج لاندساس الأجانب في مواقع الحوزات وثقافتها، وإن المواجهة الحقيقية مع هذه المخاطر أمر صعب ومعقّد»[١].

لقد أشار الإمام الخميني في وصيته عدة مرات إلى الخطر الدائم للمتحجرين والمتظاهرين بالقداسة، وقد نبّه الحوزات العلمية في وصيته إلى أن أحد الطرق المهمة التي يستخدمها الأعداء من أجل الإطاحة بالجمهورية الإسلامية يتمثل في دس الأفراد والمنحرفين والفاسدين داخل الحوزات العلمية بهدف الإساءة إلى سمعة هذه المراكز، وضرب الثورة. فهو يرى أن المتلبسين بزي العلماء- إذا وجدوا الفرصة- سيكونون أشد خطرا واكثر إضراراً من دعاة الوطنية والمفكرين المصطنعين. وإن القوى الكبرى الناهبة التي تعتبر مثل أولئك إحتياطاً سيؤدي المهمة الموكولةإليه بعد ثلاثين أو أربعين عاماً. لذلك فإن مواجهة مثل هذه المؤامرات أكثر أولوية وضرورة، وأن على المدرسين والأفاضل من ذوي التاريخ المشرِّف أن يقوموا بتنظيم هذه المراكز وتطهيرها بمباركة المراجع[٢].

٤- منزلة العلماء في الحكومة وعلاقتهم بها:

هناك سؤال شائع يطرح دوماً عند استعراض أو تناول موقف الإمام من العلماء، وهو: ما هي منزلة العلماء في الحكومة الإسلامية؟ هل هم جزء من الحكومة؟ وهل يجب عليهم أن ينضووا في مؤسسة حكومية؟ وهل يجب أن يتسلموا المناصب الرئيسية؟ أم أن الأمر عكس ذلك؟

هذه الأسئلة كانت تطرح قبل انتصار الثورة بقوة، وكان الغربيون يركزون على طرح هذه الأسئلة لمعرفة مدى تدخل العلماء في الشأن السياسي.

فالغربيون كانوا يعتبرون أن استلام العلماء للمهام الحكومية الرئيسية يعني زيادة الميول نحو أصولية الثورة، ولهذا كانوا يكثرون من أسئلتهم في هذا المحور خلال مقابلاتهم مع سماحة الإمام الخميني. ونظراً لأهمية هذه الأسئلة والأجوبة في بحثنا هذا، ننقل هنا بعضاً منها:

---

١) صحيفة النور، ج٢١، ص ٩٢-٩٣.

٢) راجع وصية الإمام الخميني.

أ- سؤال صحيفة الأكونوميست البريطانية ١٩٧٩/١/٨م: كيف ترى دور العلماء والقيادات الدينية في المستقبل:

الجواب: «دور العلماء في حكومة المستقبل سيكون إرشاد الحكومة وهدايتها»[١].

ب- سؤال مراسل وكالة رويتر في باريس ١٩٧٨/١٠/٢٥م: هل سيحكم العلماء بأنفسهم؟

الجواب: «لن يحكم العلماء بأنفسهم، بل هم المشرفون والمرشدون للمسؤولين. وهذه الحكومة ستعتمد في جميع مراحلها على آراء الناس، وستكون تحت إشراف وتقييم ونقد الجميع»[٢].

ج- سؤال إذاعة وتلفزيون فرنسا في النجف ١٩٧٨/٩/١٣م: ما هي نظرتكم للحكومة الإسلامية؟ هل تقصدون أن الزعماء الدينيين سيتولون إدارة الحكومة بأنفسهم؟ وما هي مراحل هذه الحكومة؟

الجواب: «كلا، ليس المقصود أن يتولى زعماء الدين إدارة الحكم بأنفسهم، بل سيقودون الناس من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإسلامية، لأن أكثرية الناس من المسلمين، والحكومة الإسلامية تتلقى الدعم منهم، وتعتمد على الجماهير»[٣].

من أجوبة سماحة الإمام يتضح أنه يعتقد بأن دور العلماء هو إرشاد الحكومة، أما الشواهد فتدل على أنه بعد مرور فترة من مرحلة ما بعد انتصار الثورة قام العلماء بتحمل المسؤوليات الأساسية في الحكم.

وهنا يطرح السؤال التالي: هل هناك تعارض بين فكر الإمام والواقع الموجود؟ الجواب على هذا السؤال بالنفي، ولتوضيح الجواب نقول: إن الإمام الخميني(س) كان دوماً يؤكد على استقلال العلماء وعدم تدخلهم في شؤون الحكومة. ويؤيد ذلك الشهيد المطهري، فيجيب على هذا السؤال بعد انتصار الثورة فيقول (الإمام يعتقد أن على العلماء أن يكونوا مستقلين، وأن يبقوا دوماً إلى جانب الناس، وأن لا ينصهروا بالحكومة. فهو يعارض بشدة ارتباط العلماء بالحكومة وتبعيتهم لها كما هو الحال مع علماء العامة، حتى في الحكومة الإسلامية، كما أنه يعارض أن يصبح العلماء جزءاً من الحكومة، وأن يتسلموا مناصب حكومية. أما ما يجري حالياً من ترؤس العلماء للجان الثورية، فذلك أمر ضروري ولا بدّ منه، لكن معارضته للأمر لا تعد تحريماً له، بل رأي واقتراح. فقد تستدعي الضرورة أحياناً أن يتولى عالم معين منصباً حكومياً لعدم وجود من يتولاه، عندئذٍ لا نقول إن ذلك محرم على العلماء، وعليهم أن لا يتصدوا له، فلنأخذ مثلاً مسؤولية التربية والتعليم...)[٤].

فالإمام الخميني(س) يرجح أن تكون مهمة العلماء الإشراف والمراقبة، ويقول حول تولي العلماء لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء «ليس من صالحهم أن يكونوا كذلك»[٥].

---

١) من كتاب «طليعة انقلاب اسلامي» ص ٢٦٦.
٢) من كتاب «طليعة انقلاب اسلامي» ص ٣٠.
٣) من كتاب «طليعة انقلاب اسلامي»، ص ١٤.
٤) من كتاب «بيرامون جمهوري اسلامي» للشهيد المطهري، ص ٢٥-٢٧.
٥) صحيفة النور، ج١١، ص ١٢٤.

كما أنه يعتقد أن العلماء لا ينتسبون إلى الحكومة، ولا هم خارجون عنها، حيث قال ذلك في كانون الثاني ١٩٨٠م «وحول سؤالكم هل سينضم العلماء إلى الحكومة؟ أم ماذا؟ كلا لا يريدون أن يكونوا في الحكومة، لكنهم ليسوا خارجين عنها، ليسوا داخل الحكومة، وليسوا خارجين عنها. ليسوا داخل الحكومة بمعنى أنهم لا يريدون أن يتربعوا على كرسي رئاسة الوزارة ويؤدون مهام رئيس الوزراء. وليسوا خارجين عنها بمعنى أن رئيس الوزراء إذا تجاوز حدود صلاحياته فسيقفون بوجهه، يمكنهم الوقوف بوجهه»(١).

بعد التجربة المريرة للحكومة المؤقتة، ثم مرحلة حكم بني صدر والأضرار العظيمة التي لحقت بالثورة الإسلامية، اقترح أعوان الإمام تسلم العلماء للمناصب الرئيسية في النظام، وقد لقي ذلك تأييداً من الشعب، مما جعل الإمام يوافق للضرورة ولرعاية أولوية حفظ النظام على تولي العلماء لرئاسة المناصب المهمة في النظام، رغم أنه لم يعدل عن ترجيحه النظري ذاك حتى آخر حياته، حيث قال في آب ١٩٨٤م «لقد قلت عدة مرات أن على العلماء أن يؤدوا دوراً إرشادياً وتوجيهياً، لا أن يطلبوا الحكم. علينا أن لا نقوم بأمر فيقول الناس لم يكونوا قادرين على بلوغ شيء، وما أن تمكنوا من ذلك حتى أصبحوا بالشكل الذي ترونه، فالاستبداد الديني تهمة بحدّ ذاته، علينا أن نجتنبها»(٢).

حتى ولاية الفقيه تعني عند الإمام الإشراف والرقابة الفعالة، ولا تعني حكومة الحاكم على المحكومين. من هنا فإن حكومة الولي الفقيه تعني «الإشراف والرقابة على الأمور» والفقيه مراقب وليس حاكماً، أي أنه يراقب تنفيذ القوانين الإسلامية. كما أن الحكومة في النظام الإسلامي لا تعني أساساً الاستيلاء والتغلب للجاكم على المحكومين. فالولي الفقيه ليس جزءاً من الحكومة، وليس خارجاً عنها، بل إنه يمارس بفعالية إرشاد المجتمع ومسؤولي البلاد في المسار الإسلامي الصحيح، ومن خلال تدخله ذاك ورقابته تلك تجد الحكومة والنظام السياسي مشرعيتهما. يقول الإمام «علينا أن نحترم الناس، وأن نقف جانباً، وأن نراقب الأعمال خيرها وشرها»(٣).

يتضح من ذلك أن موقف الإمام الخميني من موقع العلماء في الحكومة الإسلامية وكيفية ارتباطهم بالمؤسسات الحكومية واضح وثابت، وليس فيه تعارض وتناقض.

من الجدير ذكره هنا أن اعتقاد الإمام بمهمة «الإشراف العام والفعّال للعلماء» وعدم ميل العلماء –الذين يشكلون مؤسسة عظيمة وحساسة– للدخول في الحكومة. لا يعني الفصل بين الدين والسياسة والتمييز بينهما، أو تهميش العلماء وإبعادهم عن الخدمات الهامة الحكومية، بل يستنبط من ذلك أنه يرى أن العلماء هم الجهاز الأساسي لصون الإسلام، وملاذ جميع الناس. فإذا دخلت هذه الفئة في أحزاب واتجاهات سياسية خاصة فقدت شموليتها، وقد يؤدي ذلك حتى إلى الإضرار

---

١) صحيفة النور، ج١١، ص ١٣٣.
٢) صحيفة النور، ج١٨، ص ٢٠٦.
٣) صحيفة النور، ج١٨، ص ٢٠٦.

بإسلاميتها. فالعلماء الأصيلون هم المؤشر على إسلامية أي نظام إسلامي، ومن البديهي أن هذا الجهاز إذا بقي متماسكاً، ولم يذب في الحكومات أو في الأشكال المختلفة لإجراء حاكمية الحكومة الإسلامية، فسيتمكن من حفظ الإسلام أكثر، وينبّه الحكام في كل زمان إلى المعايير الإسلامية.

فالعلماء يراقبون الحكومة ويصححون مسارها ويرشدونها على أساس الموازين الإسلامية، وكل حكومة تعمل بهذه الموازين، ستستفيد من النقد البنّاء لهذا الجهاز.

ومن الواضح أن العلماء بدورهم المذكور هذا إذا دخلوا في إطار الحكومات الموجودة فإن الحكومة الإسلامية تفقد مرشدها ومراقبها الأصلي، وتفقد شيئاً فشيئاً إسلامية النظام. حتى لو بقي النظام يحمل اسم الإسلام ظاهرياً.

لذا فإن خيار الإمام الخميني(س) ووصيته أن يكون العلماء مستقلين دينياً، لا أن يكونوا علماء عقيدة فقط يفضحون العقائد المزورة والمصنوعة والموهومة لطلاب الدنيا والمتسلطين وأتباع الخرافات.

ومن هنا يتبين أن الإمام الخميني كان ينظر بوضوح إلى التجربة الطويلة للفقه الحكومي أو فقه الخلافة التي خاضتها مذاهب غير الشيعة مع الحكومات الجائرة، والعواقب السلبية لذلك. وكان يعتقد أن هذه المذاهب تعمل عن قصد أو دون قصد لتبرير أعمال حكام الجور وإضفاء الشرعية عليهم، وخاصة في مجال العدل والتقوى[1] وهذا ما جعلهم وعّاظ سلاطين. فمن الطرق الأساسية لمواجهة هذا الخطر حفظ استقلال العلماء الذي يمنع تكرار تحول الإمامة والخلافة إلى ملكية وسلطنة.

لهذا فإن قيام العلماء بمهمة الرقابة الفعالة على الحكومة لا تعني مطلقاً رفضهم لأداء المهام الحكومية، يقول الإمام الخميني(س):

«بدءاً بالمراجع والعلماء الكبار وانتهاءاً بالتجار والكسبة والفلاحين والعمال والموظفين، كلهم مسؤولون عن مصير البلاد والإسلام، في الجيل الحاضر والأجيال القادمة، ولعل عدم حضورهم الفعال وتساهلهم في بعض الأحيان يشكل ذنباً يقع على قائمة الكبائر»[2].

ويوصي الإمام الخميني جميع المسلمين–ومنهم العلماء– بحفظ الحكومة الإسلامية هذه الأمانة الإلهية، ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لإيجاد عوامل بقائها ورفع العقبات من أمامها وحل مشاكلها[3]. وكما ذكر سابقاً باختصار فإنه يحذر في وصيته العلماء والمراجع العظام من العزلة واللامبالاة بالشؤون السياسية، ويعتبر أن سبب فشل الحركة الدستورية (المشروطة) وما رافقه من تحرك لسياسيي الشرق والغرب، وتوجيه ضربة إلى الدستور والإسلام إنما كان كله بسبب

---

(١) لمزيد من الإطلاع على كيفية ظهور المذاهب الفقهية وتعاملها مع حكومات الخلفاء الجائرين راجع كتاب «أدوار فقه» ج٣، لمحمود الشهابي، ومقالة «مباني انديشه هاي سياسي أهل سنت» لداود فيرحي المنشورة في مجلة الحكومة الإسلامية، السنة الأولى، العدد الثاني، ص ١٢١–١٧١.

(٢) وصية الإمام الخميني.

(٣) راجع وصية الإمام الخميني.

إبعاد العلماء عن الساحة بعد أن كانوا أساس الحركة الدستورية، التي بنوها بجهودهم وعنائهم. ووقع علماء آخرون في حبائل السياسيين، فظنوا أن تدخلهم في شؤون البلاد والمسلمين أمر ليس من شأنهم، فتركوا الساحة للمنبهر بالغرب»[١].

٥- أسلوب الاجتهاد الفقهي عند الإمام الخميني(س) والحوزة والعلماء:

من الآفات في الماضي والحاضر للحوزات العلمية ضعف الأساليب الاجتهادية، والتفاعل الفقهي عند بعض العلماء عند تعاملهم مع قضايا العصر التي يواجهها العالم الإسلامي، وعدم تقديمهم للأجوبة اللازمة لها. هذه القضية لم تغب عن رؤية الإمام وهو الفقيه العارف بزمانه والمصلح السياسي والاجتماعي. فقد بيّن من خلال الفكر والممارسة الطرق الصحيحة لاستنباط الأحكام والحجج الدينية من الأدلة الشرعية، وشرح سمات هذا الجهد الاجتهادي تحت عنوان (الأسلوب اللازم للاجتهاد) وهذا الشكل من الاستنباط يشكل في الحقيقة تتمة للأسلوب الاجتهادي القديم وهو ما سمّي بالاجتهاد الاصطلاحي. ورغم أن أساليب الاستنباط متعددة، لكن نظراً لأهمية الأسلوبين الأخيرين فسنذكرهما مع النظريات الإصلاحية للإمام.

أ- أسلوب الاجتهاد الاصطلاحي أو الرائج:

هذا الأسلوب هو أسلوب الفقهاء المتأخرين والمعاصرين، وهو أسلوب غير كافٍ في نظر الإمام، لأنه لا يهتم بدور وتأثير الزمان والمكان. رغم أنه كان يثمن دوماً جهود المجتهدين السابقين، ويرى أن أسلوبهم ضروري أيضاً. واللبنات الاساسية لهذا الأسلوب هي:

معرفة علوم اللغة العربية بالمستوى الذي يمكنه من استخدامها في الاجتهاد.

معرفة تفسير القرآن.

معرفة علم الأصول وقواعد استنباط الحكم والقدرة عليه.

معرفة المنطق وقواعد الاستدلال.

معرفة علم الرجال والدراية والاستفادة الكافية من معارف الحديث وكلام المعصومين[٢].

أما الشروط الفردية للمجتهد وفقاً لهذا الأسلوب فهي:

العدالة، الزهد، التقوى، الورع، الحياء، عدم الإقبال على الدنيا[٣] وإذا تعدد الأشخاص الذين يحملون هذه الشروط، عندئذ يضاف شرط الأعلمية إليها.

لكن الإمام لا يكتفي بهذه الشروط للاجتهاد، ويرى أن هذا الأسلوب الاجتهادي لا يفي بالحاجات المختلفة للحكومة الإسلامية، فيقول:

---

١) راجع وصية الإمام الخميني.

٢) من كتاب فوائد الأصول لمحمد كاظم الخراساني، ص ٤٢٩.

٣) من كتاب مستمسك العروة الوثقى للسيد محسن الحكيم، ج١، ص ٤٠.

«إذا كان الفرد هو الأعلم في العلوم المتداولة في الحوزات، لكنه لا يتمكن من تحديد مصلحة المجتمع، ولا يمكنه التمييز بين الأفراد الصالحين والمفيدين عن غير الصالحين، ويفتقر بشكل عام إلى النظرة الصحيحة وإلى قدرة اتخاذ القرار في المجالين الاجتماعي والسياسي، فإنه غير مجتهد في القضايا الاجتماعية والحكومية، ولا يمكنه الإمساك بزمام المجتمع»(١).

لهذا فإن الإمام الخميني يعتقد أنه «إضافة إلى ترويج الاجتهاد الجواهري بشكل راسخ، لابد من الاستفادة من محاسن الأساليب الجديدة والعلوم التي تحتاجها الحوزات الإسلامية»(٢).

فمن ثغرات هذا النوع من الاجتهاد عدم إهتمامه بتغيير موضوع الحكم لتأثره بالزمان والمكان، علماً بأن هذا الإشكال ورد على لسان آخرين غير الإمام، فكان من أوائل المنتقدين لهذا الأسلوب الاجتهادي الشهيد المطهري(٣) والسيد الطالقاني(٤) في الستينات.

وبطبيعة الحال، علينا أن لا ننسى أن الظروف الحكومية الخاصة في هذا العصر لم تبحث في الفقه أو الاجتهاد الفقهي في العصور السابقة، وهذا تبرير مقبول لصحة الاجتهاد الاصطلاحي، ذلك لأن «الفقه الإسلامي ومنه الفقه الشيعي طوال القرون لم يستخدم إلاّ في مجال الأحوال الشخصية وقضايا المسلم الفردية، وبعد تشكيل الحكومة الإسلامية أضحى الفقه الشيعي فجأة مطبقاً في المجتمع الإيراني....»(٥).

لكن هذا التبرير ليس عذراً للاستمرار في استخدام أسلوب الاجتهاد الاصطلاحي، ولا يمكن القول أن أي إصلاح وتوسيع له غير جائز. فالواقع أنه «ما تزال هناك طاقات فقهية هائلة لحل مشاكل الحياة ومعضلاتها، وهي النقاط غير الواضحة في القضايا الإسلامية للفرد والمجتمع، وبعضها غير معروف. فالمستجدات التي تظهر يوماً بعد يوم لا بد أن تجد لها جواباً مقنعاً في مقام الاستفهام والاستفتاء من الفقه الإسلامي، وأن تجد حكماً استدلالياً لها»(٦).

ففي رأي الإمام أن الاجتهاد الاصطلاحي الذي يكتفي بالنقاشات الدراسية، وتقديم البحوث التي لا تناسب والتطبيق وتبيان العموميات، لا يمكنه أن يتناسب مع الشروط والتعقيدات الخاصة الزمانية والمكانية، لذلك لن يتمكن من حل المعضلات الداخلية والخارجية، وقد ظهر عجز هذا الأسلوب بشكل أكبر بعد قيام النظام الإسلامي في إيران. وقد قال الإمام عن ذلك:

«الحكومة تعّين الفلسفة العملية لمواجهة الشرك والكفر والمعضلات الداخلية والخارجية، وبحث طلبة المدارس الذي يدور في إطار نظري لا يمكنه ذلك، بل إنه يدفعنا نحو الطرق المدروسة، ويؤدي إلى نقض الدستور ظاهرياً. عليكم أن تسعوا لئلا يتهم الإسلام –لا سمح الله– بعدم قدرته على

---

١) صحيفة النور، ج٢١، ص ٤٦–٤٧.
٢) صحيفة النور، ج ٢١، ص ١٣٠.
٣) راجع «الاجتهاد في الإسلام» للشهيد مطهري، بحث حول المرجعية والعلماء، ص ٥٨.
٤) راجع «مركزية المرجعية والفتوى» للسيد محمود الطالقاني، بحث حول المرجعية والعلماء، ص ٢٠٩–٢١٠.
٥) رسالة الإمام السيد علي الخامنئي إلى مؤتمر دائرة المعارف الإسلامية، صحيفة كيهان، العدد ١٤٩٨٣.
٦) نفس المصدر.

إدارة العالم في تعقيداته الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية»[1].

ب- أسلوب الاجتهاد المطلوب أو الأسلوب الاجتهادي للإمام الخميني:

من أهم خصائص هذا الأسلوب ملاحظة دور الزمان والمكان في الاجتهاد، لهذا سمّاه الإمام في بعض حديثه بـ «دور الزمان والمكان في الاجتهاد». هذا الأسلوب في حل المسائل الفقهية والحكومية أجدى وأكثر اقتداراً، ذلك لأنه في هذا الأسلوب يقوم المجتهد خلال المرحلتين النظرية والعملية بتفريع الأمور وتطبيقها، ثم دراسة أبعادها خصائص موضوعاتها من حيث الزمان، فيتم الاجتهاد على أساس مصادر المعرفة (هذا الأسلوب سيكون مطلوباً في قضايا الحياة الفردية وفي قضايا الدولة، لأنه يراعي الظروف الزمانية والمكانية والأحوال التي لها دور في تغيير موضوعات الأحكام الإلهية، فيتحول الاجتهاد تبعاً لها على أساس المصادر الأصلية للاستنباط، ونتيجة لذلك لن تبقى أية واقعة أو مسألة دون جواب. فضلاً عن ذلك فإنه يؤدي إلى غنى وسعة الفقه الإسلامي في فروعه ومصاديقه، ويجعل الحكومة الإسلامية مبسوطة اليد في جميع الجوانب الاجتماعية والحكومية»[2].

وكان الإمام الخميني يطرح هذا الأسلوب الاجتهادي بشدة كطريق لحل المعضلات التي واجهها الفقهاء والعلماء، خاصة في الأشهر الأخيرة من حياته حيث شدد على ذلك بشكل أكبر. فمن خلال طرحه للمواضيع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي لم تبحث فقهياً بعد قال:

«... كل تلك الأمور ما هي إلا جزء من آلاف المسائل التي يبتلى بها الناس والدولة، التي بحثها الفقهاء الكبار واختلفت آراؤهم حولها، وإذا كانت بعض المسائل لم تكن محل ابتلاء في الماضي، أو لم يكن لها موضوع واضح، فعلى الفقهاء أن يتدبروا أمرها»[3].

إن أهم المسائل المذكورة في نظر الإمام هي وضع قواعد حاكمية ولاية الفقيه في الدولة والمجتمع وأن من واجب الفقهاء والعلماء تبيين واكتشاف الأبعاد المختلفة لولاية الفقيه في جانبيها النظري والعملي من خلال الأخذ بنظر الإعتبار المقتضيات الجديدة، واستخلاص سائر متفرعاتها بالتشاور وتبادل الآراء[4].

من الجدير ذكره أن نظرية ولاية الفقيه المطلقة عند الإمام الخميني هي نتاج أسلوبه في الاجتهاد المطلوب الذي كان ملازماً له، وبما أن الإسلام دين جامع وخاتم للأديان، لذا لابد أن يكون الفقيه الجامع للشروط مجتهداً، يجب أن يكون مبسوط اليد في أسلوب الاجتهاد المطلوب أيضاً، وأن يمتلك صلاحيات واسعة. أي عليه أن يبني أساساً لدولة تشمل جميع الشؤون الفردية والاجتماعية للمجتمعات البشرية، وتحل المعضلات البشرية وتجيب على تساؤلاتها. عندئذ يجد الإسلام في

(١) صحيفة النور، ج٢١، ص ٦١.
(٢) من كتاب محمد إبراهيم جنّاتي، نفس المصدر.
(٣) صحيفة النور، ج٢١، ص ٤٦-٤٧.
(٤) راجع صحيفة النور، ج٢١.

الاجتهاد والفقاهة جوانبه العملية، ويشمل جميع تفاصيل الحياة الفردية والاجتماعية. وبناءاً عليه فإن شمولية الإسلام وخاتميته للأديان لا تتحقق إلا من خلال الاجتهاد بأسلوبه الضروري، وبالصلاحيات الحكومية الواسعة للولي الفقيه، لأنهما لازم وملزم.

كان الإمام يعتقد أن الإسلام جامع، وشامل، وإذا خطر في ذهن أحدهم أن فيه نقصاً، فإن ذلك بسبب تحريف الاستعمار للإسلام طوال مئات السنين، وبسبب الضعف والوضع غير المنظم للحوزات والعلماء. فعلى العلماء أن لا يتقوقعوا في زوايا الغرف ويكتفوا بالبحث ومناقشة المسائل فقط، وتجاهل المسائل التي هي محل ابتلاء المجتمع الإسلامي مكانياً وزمانياً. بل عليهم أن يستنتجوا بشجاعة وصلابة ماهية وحقيقة الأحكام الإسلامية بشكلها الصحيح، وأن يبلّغوها للناس من أجل توعيتهم وتحفيزهم[١].

على طلبة العلوم الدينية تنمية أفكارهم، وأن لا يكتفوا في بيانهم للأحكام برواية الحديث[٢] بل أن يعملوا عقولهم، فيحددوا الأحكام الواقعية عن غير الواقعية والروايات المبنية على التقية من سواها. لهذا لا بد من دراسة ظروف صدور الروايات، ومعرفة الأحكام، ومعرفة الأحاديث طبقاً للموازين العقلية والشرعية. لذا فإن الرواية والحديث لا يكفيان لصلاحية المجتهد لولاية الفقيه، بل لابد له من إحراز الخصائص التي ذكرت لمعرفة الأحاديث»[٣].

بناءاً عليه فإن الفقيه المتقوقع، الذي لا يتدخل في شؤون المسلمين ولا يهتم بها، لا يمكنه أن يكون حافظاً لأحكام الإسلام وناشراً لها، ولا حصنا للإسلام[٤].

إن لهذه النظريات ماضياً في سيرة الإمام الخميني، كما أن أقساماً مهمة من كتابه (ولاية الفقيه أو الحكومة الإسلامية) تحكي عن تألمه وعتبه بسبب السكوت والسكون المخيم على الحوزات العلمية والعلماء في الأبعاد النظرية والعلمية. إنه خلال بحثه لولاية الفقيه ينتقد ويحلل الركود والنقص الذي كان سائداً في الأساليب الاجتهادية الرائجة في أوساط الحوزات، وعدم تفاعل العلماء فقهياً مع قضايا العصر التي تواجه العالم الإسلامي. ويبين إشكالات هذا الأسلوب الاستنتاجي من المصادر الإسلامية، ويشير إلى قصوره ونواقصه في بحثه للحكومة الإسلامية. ثم يتناول بحثه لولاية الفقيه المطلقة بأسلوبه الاجتهادي المعتمد على دور الزمان والمكان، ويستدل على ضرورتها بعد بحثه الدقيق لها عقلياً ونقلياً.

ويرى الإمام الخميني أن ماهية الإسلام وحقيقته لا تكتشف أساساً إلا من خلال الاستنباط بالأسلوب اللازم، وأن ولاية الفقيه أيضاً تستنبط من المصادر الإسلامية عقلياً ونقلياً بهذا الشكل من الاستنباط اللازم، وعلى هذا المنوال فإن أحد أهم شروط الولي الفقيه، إدراكه ومعرفته بالزمان، وخبرته في الاجتهاد بأسلوبه اللازم، ومعرفته الكاملة بجميع القوانين والأحكام الإسلامية[٥].

---

١) راجع كتاب ولاية الفقيه أو الحكومة الإسلامية للإمام الخميني.
٢) نفس المصدر.
٣) نفس المصدر السابق.
٤) نفس المصدر السابق.
٥) للإطلاع أكثر راجع كتاب «قدمت وتداوم ولاية الفقيه المطلقة في نظر الإمام الخميني» لبهرام إخوان الكاظمي.

الاستفتاح:

لقد مارس العلماء والحوزات العلمية في الماضي والحاضر أعظم دور في حفظ الإسلام ونشره، ولهذا فإن قسماً أساسياً من خطبه وكتبه امتلأت بتجليل خدمات وجهاد العلماء الأصليين، وأن ما لا يقبل الإنكار أيضاً أن هذه المؤسسة واجهت آفات كثيرة خاصة في العقود الماضية، وأن التفكير بإصلاح الحوزات شغل قلوب وعقول كثير من علماء الشيعة، ومنهم الإمام الخميني، لهذا بدأ الإمام حركته الإصلاحية- عند بدء ثورته- من الحوزات العلمية.

وقد كان تعامل العلماء والحوزة العلمية مع الإمام الخميني ونهضته الثورية على شكلين: إيجابي وسلبي. فمن جهة كان العلماء الحقيقيون والواعون يعملون على استمرار خط الإمام، ويقدمون التضحيات الكثيرة، ويشكلون الساعد القوي لثورة الإمام وحركته، ويؤدون دوراً كاملاً ومؤثراً في إنجاح الثورة والحكومة الإسلامية. ومن جهة أخرى كان هناك رجال دين لا يبالون بحركة الإمام، أو يسعون بشتى الوسائل إلى عرقلة حركته ووقفها. وأخطر جماعة فيهم كانت فئة المتظاهرين بالقداسة والمتحجرين الذين كانوا الأشد في مجابهة ثورة الإمام الخميني وما يزالون كذلك، وقد أعلن الإمام عدة مرات تحذيره منهم، وبيّن شدة خطرهم.

إن هذه المقالة وجدت أن الثورة الإسلامية وحركة الإمام الخميني قد أدخلا إصلاحات أساسية على الحوزات وفي أوساط العلماء، وفي السيرة النظرية والعملية للمراجع، وأحدثا تغييرات جذرية في هذه الكيانات. أما وصاياه المكررة حتى آخر لحظة من حياته فإنها تشعر بوجوب استمرار هذه الحركة الإصلاحية، وأن الحركة نحو القضاء على آفات الحوزات ورقي الحوزات تستدعي أن تتابع بإصرار وجدية أكثر. ولابد من إجراء تغييرات في الأساليب الاجتهادية والاستنباطية عند الفقهاء، وذلك لمواكبة الحاجات والمعضلات الجديدة وحلّها، وحفظ شمولية الدين الإسلامي المبين وخاتميته، ولا يكون ذلك إلاّ بإدخال دور الزمان والمكان في الاستنباط، والانتباه إلى تغيير موضوعات الأحكام.

على أي حال وجد الكاتب أن أكبر تأثير للإمام الخميني على الحوزات والعلماء تمثل بنجاحه في زرع الروح الثورية فيهما، وابتكاره القوي لأسلوب الاجتهاد اللازم، وبدء ثورة فقهية، واهتمام أكثر بمنزلة العقل في استنباط الأحكام. ويبدو أن هذه الثورة مازالت حديثة العهد، وأن أكبر مهمة للعلماء في الوقت الحاضر هي العناية أكثر بإكمال هذه النهضة الجديدة وإتمامها. وأن هدف هذا التحرك هو ضمان حياة الإسلام والثورة الإسلامية في العالم المعاصر.

لهذا السبب- وحسب تعبير الإمام فإن «الثورة من أجل تنظيم الحوزات أمر لازم وضروري» وذلك لا يتم إلا ببرمجة دقيقة وصحيحة، وإلا سيلحق الضرر بالحوزات.